

# تجارة الحرير

## عبر الخليج العرب في القرن السابع عشر

د . عبد العزيز محمد عوض

ملخص

**اهتم** انشاء الصفوى عباس الأول ( ١٥٨٧ - ١٦٢٩ ) بمنطقة الخليج العربى ، فطرد البرتغاليين من البحرين في عام ١٦٠٢ م ، واستعان بشركة الهند الشرقية الانكليزية ، لطردهم من هرمز في عام ١٦٢٢ م بعد أن أغراها بكميات كبيرة من الحرير الفارسى ، ووعدھا بزيادة من الامتيازات والتسهيلات التجارية في الأراضي الفارسية .

ورغبة من الشاه عباس في حرمان الدولة العثمانية . من الرسوم التي فرضتها على الحرير  
الفارسي لقاء مروره عبر أراضيها في طريقه الى موالي ، شرقي البحر المتوسط ومنها الى المصانع  
الأوربية . وللحصول على أسعار أعلى للمنتجات الفارسية . ولتشديد قبضته على احتكار  
تجارة الحرير في بلاده أمر بتحويل تجارة الحرير الى ميناء جبرون « بندر عباس » .

أما الشركة الإنكليزية فقد رسمت أهدافها في فارس ، على نحو يكفل لها الحصول على  
الحرير الفارسي في الموالي . الفارسية على الخليج العربي ، ثم نقله بحرا إلى انكلترا والاستفادة  
من فرق السعر فيها إذا نقل عن طريق حلب . ورحب الشاه عباس بشراء الإنكليز الحرير  
الفارسي ، في مقابل دفع ثلث القيمة نقدا ، والباقي مقايضة ببضائع الشركة الإنكليزية .

وحرصاً من الشاه عباس على استمرار التجارة الانكليزية مع بلاده . رفض في عام  
١٦٢٨ م إرسال الحرير الفارسي إلى أبعد من شيراز . ولكنه لم يحقق سوى نجاح جزئي لتنفيذ  
خطته بتحويل تجارة الحرير عن الأراضي العثمانية . واضطرت الشركة الإنكليزية لعنف  
المنافسة الهولندية والبرتغالية لها في عام ١٦٢٩ . وسيطرة الأرمن على تجارة الحرير إلى وضع  
خطة لتحويل تجارة الحرير عن موالي . الخليج العربي عبر الأراضي الروسية ومنها إلى انكلترا ،  
ولكنها عادت مع نهاية القرن السابع عشر إلى اتباع أسلوبها السابق في التبادل التجاري ؛  
فأرسلت في عام ١٦٩١ كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية مع تعليات لوكلاتها في أصفهان .  
وشيراز ، وجبرون ، بجمع كمية كبيرة من الحرير الفارسي الخام .



سيطرت الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) . على طرق التجارة  
الدولية للحرير الفارسي وغيره من البضائع والسلع الشرقية التي كانت تنقل من تبريز إلى حلب  
وبروسة . وبذلك تمكنت من الحصول على مصادر مهمة من الرسوم والضرائب التي فرضتها  
على المنتجات الشرقية ، لقاء مرورها عبر أراضيها في طريقها إلى أوروبا . ولما كان الشاه عباس  
الأول الصفوي يحتكر تجارة الحرير في بلاده ؛ اهتم بتصديره عن طريق الموالي . الفارسية على  
الخليج العربي ؛ ليحرم الدولة العثمانية من الرسوم الجمركية . التي تحصل عليها لمروور تجارة  
الحرير عبر أراضيها من ناحية . وليحصل على أسعار أعلى إذا ما باع الحرير الفارسي إلى  
الأوربيين مباشرة من ناحية أخرى .

ويعود احتكار الشاه عباس لتجارة الحرير في بلاده إلى مطلع القرن السابع عشر عندما منع التجار الفرس والأجانب من شراء الحرير الفارسي من مصادر إنتاجه وأرسل موظفيه ومعهم - المبالغ النقدية إلى جيلان ، ومارندران ، وشيروان وغيرها ، من الأماكن المنتجة للحرير لشراؤه لحسابه<sup>(١)</sup> . ثم بدأ الشاه عباس في البحث عن الأسواق التجارية الأوروبية ، لتصرف إنتاج بلاده من الحرير قعرض على أسبانيا شراء الحرير الفارسي بواسطة موانئ الخليج العربي منذ مطلع القرن السابع عشر ولكنها لم تستجب لرغبته . كذلك كانت الشركة الإنكليزية ترى أن الطريق التجاري عبر الخليج العربي طويلة وخطرة ، وقد تضرر أيضا بالتجارة الإنكليزية في الدولة العثمانية .

وعلى الرغم من ذلك : فقد اهتمت الشركة الإنكليزية بتجارة الحرير الفارسي في العقد الثاني من القرن السابع عشر . وأدرك الإنكليز في عام ١٦١٧ أنهم أقل قدرة في مجالات الثروة ، رغم قوة أسطولهم . فهم بحاجة إلى الأموال اللازمة ، للقيام بالعمليات التجارية مع الشرق على نحو يحقق الفائدة للمصالح الإنكليزية . ولأسفيا في مجال تجارة الحرير الفارسي ، والتي قدرت إيراداتها السنوية بحوالى مليون جنيه إسترليني بمعدل ٦ شلنات للرطل ( ١٦ أونصة ) . تصدر فارس نصفها فقط أما النصف الآخر فيدخل في صناعة وزخرفة الأمتعة والملابس<sup>(٢)</sup> .

ثم زاد اهتمام الشركة الإنكليزية بالحرير الفارسي في العام التالي ( ١٦١٨ م ) . وخططت لشراء ثمانية آلاف باله من الحرير ، ووزن كل منها ١٨٠ رطلا . وزيادة كمية مخزونها من البضائع الشرقية في ميناء جاسك لتصل إلى ألف طن . ونجحت في الوصول إلى اتفاق مع الشاه عباس لشراء المزيد من الحرير الفارسي في مقابل مفايضته بالأقمشة الصوفية الإنكليزية<sup>(٣)</sup> . كذلك حصلت على فرمان إلى خازن الشاه « لالاهك » بتسليمها ٣٠٠ حل من الحرير ، والتصريح بتقلها من جبرون . بعد أن وافق خان شيراز على استعمالها للعنقاء . كما رفضت الموافقة على أي سعر جديد للحرير لا يناسبها . ولكنها ما لبثت أن تدمرت من « لالاهك » خازن الشاه لشراؤه البضائع الإنكليزية التي يرغب فيها بالسعر الذي يقرره لها<sup>(٤)</sup> واتهمته بقبض الرشوة من السفير الأسباني الذي قدم هدبة للشاه عباس الأول .

ولكن التبادل التجاري بين الشركة الإنكليزية والسلطات الفارسية ، واجه بعض الصعوبات لعدم ثقة الجانبين ببعضها فقد أدرك الإنكليز أن هدف زيارة السفير الأسباني لأصفهان ليست للتهنئة بانتصار الشاه عباس على الدولة العثمانية وتقديم الهدايا له ، وإنما لأموار أخرى تتعلق بمستقبل التجارة الإنكليزية في فارس ومنطقة الخليج العربي . لأسفيا بعد أن نفذ صبر الشاه عباس وخازنه « لالاهك » : لعدم وصول السفن والبضائع الإنكليزية إلى الموانئ الفارسية<sup>(٥)</sup> بأعداد وكميات كافية . مما أدى إلى تراجعه في عام ١٦١٨ م عن فكرة وضع سعر محدد للحرير الفارسي . وتعهد في

المقابل شراء البضائع التي تأتي بها الشركة الإنكليزية . معها بلغت كميتها . وبسليم الحرير بالسعر الجاري في فارس . ورفض الالتزام بأى عقد مع وكلائها . مكتفيا بالتأكيد على القرارات السابقة . التي منحها للشركة الإنكليزية . بإعفاء بضائعها من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى . ولكنه أكد على ضرورة وصول السفن والبضائع الإنكليزية إلى فارس<sup>(٩٥)</sup> .

ولممارسة الضغط على الشركة الإنكليزية . تظاهر الشاه عباس في عام ١٦٦٩ م بأنه سيسمح بتصدير الحرير الفارسي عبر الأراضي العثمانية : ليحمل الشركة الإنكليزية على الإسراع بإرسال سفنها وبضائعها إلى الموالي<sup>(٩٦)</sup> الفارسية<sup>(٩٧)</sup> . وليعمل على رواج تجارة الحرير الفارسي ورفع أسعاره . بزيادة المنافسة بين البرتغاليين والإنكليز والأرمن . مما يؤدي إلى إقامة المراكز والوكالات التجارية الأجنبية في أصفهان . وجمرون . وبالتالي إلى توفير البضائع الأجنبية بأسعار معتدلة في الأسواق الفارسية . نتيجة المنافسة الشديدة بين الشركات الأجنبية .

ثم اتبع الشاه عباس أسلوبا جديدا لبيع الحرير في مرزاد علنى . ولكن الإنكليز والأسبان امتنعوا عن المشاركة في المرزاد مما اضطر الشاه إلى بيع الحرير إلى الأرمن . ثم عاد قباعه إلى الشركة الإنكليزية بسعر أقل من الذى دفعه الأرمن . أملا في الحصول على مساعدتها له في طرد البرتغاليين من جزيرة هرمز<sup>(٩٨)</sup> .

وبعد سقوط هرمز في يد القوات الفارسية - الإنكليزية المشتركة في عام ١٦٦٢ م ازداد الطلب على الحرير الفارسي . وقت مقايضة جزء منه بالبضائع الشرقية . التي جاءت السفن الإنكليزية بها مثل السكر والقهوة والحلويات والفواكه المحفوظة بالسكر . وبالملايس التي أقبل التجار الفرس على شرائها . لتصرفها في الأسواق الفارسية<sup>(٩٩)</sup> . ولاهتمام الشركة الإنكليزية بالحرير الفارسي . قررت في عام ١٦٦٦ م مواصلة تجارتها الفارسية . وبعثت بوكلائها إلى أصفهان - وهي أكبر سوق تجارى في فارس آنذاك - وإلى ميناء جمرون على الخليج العربي . كما كان في وسعها الحصول على الحرير الفارسي القاتن الجودة من الأسواق العثمانية في البصرة . وطلبت من السلطات الفارسية إرسال الحرير إلى ميناء جمرون لتقوم سفنها بنقله .

ولكن تجارة الشركة الإنكليزية مع فارس . ظلت محدودة حتى عام ١٦٦٧ م : لعدم توفر الأموال الكافية لديها . على الرغم من موافقة السلطات الفارسية على مقايضة الحرير بالأقمشة الصوفية الإنكليزية والقصدير<sup>(١٠٠)</sup> . وقد تغلبت الشركة على عجزها في توفير السيولة النقدية نسبيا . حيث أرسلت في عام ١٦٦٨ م مبلغ ٢٦.٠٠٠ جنيه استرليني لشراء الحرير الفارسي الذي تعافت عليه مع الشاه عباس . والذي بلغت قيمته ١٢٠.٠٠٠ جنيه استرليني . بمعدل ٢٠ شلنًا للرطل الإنكليزي ( ١٦ أونس )<sup>(١٠١)</sup> .

وضاق الشاه عباس ذرعا لاستمرار تأخر السفن الإنكليزية في الوصول إلى ميناء جمرون في

عام ١٦٢٨ م فتحول عن الشركة الإنكليزية ، وأيدى عطفه على الشركة الهولندية ، التي أرسل لها مائة حمل من الحرير إلى ميناء جبرون ، وكذلك فعل خلفه الشاه صفى في عام ١٦٣٠ م في الوقت الذي رفض فيه طلب الشركة الإنكليزية إرسال الحرير إلى ميناء جبرون ، تسهلاً عليها وتوفيراً لوقتها ؛ ولذلك اضطر إلى بذل جهودها لإقناع الشاه بإحضار الحرير إلى أصفهان<sup>(١٧)</sup> .

وقد تأثرت تجارة الحرير الفارسي بعد وفاة الشاه عباس في عام ١٦٢٩ م ، حيث توزعت عبر الأراضي العثمانية والروسية في عام ١٦٣١ م . ولم يكن لدى خلفه الشاه صفى أى مخزون من الحرير لتصديره ، بعد نهب التوار مستودعات الحرير الفارسي<sup>(١٨)</sup> . على النحو الذي سيأتى بيانه . واضطر الشاه صفى إلى إرسال الحرير إلى جبرون لصالح الشركة الهولندية ، وربما يعود ذلك إلى عدم إقبال التجار على شرائه من أماكن إنتاجه ، لاسيما بعد أن وجد طريقة من أصفهان إلى حلب عبر الأراضي العثمانية ، كما جرت العادة في السابق<sup>(١٩)</sup> . ولرغبة الإنكليز في شراء الحرير الفارسي ، بعث ملك انكلترا رسالة إلى الشاه الفارسي طلب فيها إرسال الحرير إلى أحد الموانئ الفارسية على الخليج العربي ؛ لتقوم السفن الإنكليزية بنقله إلى انكلترا ، ولكن الشركة الإنكليزية لم تحصل على شئ من الشاه ، الذي لم يثق أبداً بالبضائع الموجودة خارج بلاده ، كما أنها نكثت وعودها بإحضار كمية من البضائع إلى الأسواق الفارسية<sup>(٢٠)</sup> .

ولكن الشركة الإنكليزية لم تفقد الأمل في الحصول على الحرير الفارسي ، فسمى أحد وكلائها في فارس « الكابتن وليام يورت » في آب ١٦٣٠ م لدى الشاه صفى ، الذي وعد بمصادرة الحرير الذي ي ضبط في طريقه للدول العثمانية ، ونجح في إقناع السلطات الفارسية لإحضار الحرير إلى أصفهان ، ثم إرساله إلى ميناء جبرون ، مما أدى إلى حرمان التجار الآخرين من شرائه ، وبالتالي إلى توفيره في جبرون ، لحساب الشركة الإنكليزية<sup>(٢١)</sup> . ولكن التجار الفرس لم يرحبوا بفكرة بيع حريرهم في ميناء جبرون للفائدة القليلة التي سيحصلون عليها ، أما الشركة الإنكليزية فقد اشترت ١٥٠ بالة من الحرير وكانت لديها شحنات أخرى لتصديرها إلى موانئ البحر الأحمر<sup>(٢٢)</sup> .

ولكنها واجهت صعوبات جدية في نقل الحرير من أصفهان إلى جبرون ، بواسطة الوكلاء الفرس ، واضطرت لإعادة وزن وقحص كل بالة حرير مرة أخرى في جبرون ، ولذلك اقترحت في عام ١٦٣١ م على السلطات الفارسية عقد اتفاق لتنظيم تجارة الحرير ، يقضى بشراء الحرير ودفع ثمنه نقداً ومقايضته في ميناء جبرون<sup>(٢٣)</sup> . وتعهد الإنكليز بشراء كميات من الحرير تبلغ قيمتها ٢٠,٣٠٠ تومان ، يدفع رباعها نقداً والباقي مقايضة بالصوف الخشن والتصدير بالأسعار التي يتم الاتفاق عليها ، وتعهد الشاه بتسليم الشركة الإنكليزية مائتى حمل من الحرير من جيلان ، بسعر ٢٧ تومانا لكل حمل ، وثلاثمائة حمل من حرير شيروان بسعر ٤٣ تومانا لكل حمل<sup>(٢٤)</sup> . وعمل الإنكليز من جانبهم على إحضار كميات من الحرير إلى ميناء جبرون ، واشتدت المناقشة على تجارة الحرير

الفارسي بينهم وبين الهولنديين في عام ١٦٣٦ م فقد اهتم الهولنديون بشراء الحرير ودفعوا أسعارا أعلى من الإنكليز؛ لكي يتمتعوا الإنكليز من شراء الحرير في أصفهان، ولكنهم فشلوا في تحقيق هدفهم<sup>(٢٠)</sup>.

وهيّا يكن من أمر فقد تأثرت تجارة الحرير الفارسي كثيرا خلال الفترة (١٦٣٠ - ١٦٣٢ م)، نتيجة الثورة ضد الشاه صفي؛ حيث نهب الثوار في جيلان مخازن الحرير في عام ١٦٣٠، وباعوا الحرير الذي نهبوه بأسعار رخيصة، وتقل بعضه إلى حلب وروسيا وغيرها، مما أدى إلى إغراق الأسواق الأوروبية بالحرير الفارسي، فهبطت أسعاره<sup>(٢١)</sup>. وقام الشاه ببيع الحرير في الأماكن الأخرى؛ لتجهيز الجنود للقضاء على الثورة؛ ولذلك لم يتمكن الشاه صفي من تلبية كل طلبات الراغبين في شراء الحرير من الأسواق الفارسية. بسبب نهب وحرق مستودعات الحرير التابعة له، والتي ضمت ٣٠.٠٠٠ بالة من الحرير، كما احترقت مستودعات أخرى أثناء ثورة حاكم جورجيا على الشاه صفي<sup>(٢٢)</sup>.

وكان الحصول على حرير جيلان صعبا، بسبب استمرار الثورة فيها في الوقت الذي زادت فيه كميات الحرير في الدولة العثمانية وانخفضت أسعارها فيها لانتقال الحرير المسروق من مخازن جيلان إلى الأسواق العثمانية من ناحية، ولساح الشاه صفي لرعاياه بشراء الحرير ونقله، دون أن يدفعوا رسوما عليه، لاسيما أنهم إليه من ناحية أخرى، وكان الشاه عباس الأول يفرض رسما قدره أربعة تومانات على كل حمل عند الشراء، وثمانية تومانات على نقله، ولكن إعفاء الشاه صفي رعاياه من الرسوم السابقة لم يستمر طويلا، كما أمر بنقل الحرير إلى جبرون<sup>(٢٣)</sup>.

وإذا لم تتمكن الشركة الإنكليزية من تحويل تجارة الحرير الفارسي تماما إلى الموانئ الفارسية على الخليج العربي، فقد نجحت في زيادة مبيعاتها من الأقمشة الصوفية في الأسواق الفارسية، ولكن كميات الحرير التي كان في وسع فارس بيعها للشركة الإنكليزية كانت أقل من توقعاتها؛ حيث لم تجدد في عام ١٦٣٢ م أكثر من ٤٠٠ بالة من الحرير، مما أدى إلى اسنياء وكالة الشركة في سورات؛ لأن تجارة الحرير كانت مربحة لها، فقد بلغ معدل الأرباح خلال الفترة (١٦٢٣ - ١٦٣٦ م) من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ ولكنها هبطت في بعض السنوات إلى ٢٥٪<sup>(٢٤)</sup>.

وكان وكلاء الشركة الإنكليزية في فارس قد أعادوا النظر في مستقبل التبادل التجاري الإنكليزي - الفارسي، وكان الاتجاه السائد يقضي بوقف العمل بنظام التعاقد على شراء الحرير من الشاه واستبداله بشراء الحرير من السوق الحرة، ولكن وكيل الشركة الإنكليزية في أصفهان عقد اتفاقا مع الشاه لشراء ألف حمل من الحرير خلال ثلاث سنوات بسعر ٤٢ تومانا (١٣٠ جنيتها) للحمل الواحد، على أن تدفع الشركة الإنكليزية ثلث المبلغ نقدا والباقي مقايضة بالأقمشة

الصوقية الإنكليزية والفصدير ، الذي تأتى به السفن الإنكليزية<sup>(٢٢)</sup> .

وعلى الرغم من الاتفاق السابق فقد واجه الإنكليز صعوبات جمة في الحصول على كميات مناسبة من الحرير الفارسى ، لاسيما وأن المستولين الفرس كانوا ينكرون في بعض الأحيان حصتهم من الحرير . كما استمر وكلاء الشركة الإنكليزية في فارس في التأكيد على ضرورة إحضار الحرير الفارسى إلى جبرون ، واضطروا إلى إلغاء وصول الأسطول الإنكليزى إلى جبرون ، لعدم وصول الحرير إليها ، نتيجة تأخير السلطات الفارسية تسليمه إلى التجار في أصفهان حتى شهر تشرين الثانى . كما يحتاج نقله من أصفهان إلى جبرون إلى أربعين يوما على الأقل<sup>(٢٣)</sup> . وعندئذ لا تتمكن السفن من الوصول إلى غابيتها لتغير هبوب الرياح الموسمية ، مما يؤثر على الملاحة في الخليج العربى والمحيط الهندى .

وشهدت تجارة الحرير الفارسى تغيرا ملحوظا في عام ١٦٤٤ م بالنسبة للشركة الإنكليزية : فقد ضعف مركزها في فارس لإخفاقها في شراء كميات كافية من الحرير الخام ، كما جرت العادة في الأعوام السابقة . وقد برز وكيلها في أصفهان هذا الإخفاق بسبب سياسة الحكومة الإنكليزية الجديدة ، التى انصفت بانتياح الإساليب القاسية والمزمنة ، المتمثلة في الدعوة إلى اتباع الفضيضة ، واعتبرت الحرير عادة ترف لا لزوم لها في إنكلترا<sup>(٢٤)</sup> . كما لم يجد الشاه من يشتري الحرير بسبب السعر المرتفع الذى حددته وهو ٥٠ تومانا للحمل الواحد .

ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، حيث عادت الشركة الإنكليزية إلى الاهتمام بالحرير الفارسى مرة أخرى وكانت أسعاره قد هبطت في منتصف القرن السابع عشر ، فأصبح حمل الحرير الممتاز يباع في عام ١٦٥٢ م به ٣٦ تومانا بالإضافة إلى ربح ضئيل<sup>(٢٥)</sup> . وفي الربع الأخير من القرن السابع عشر ، ازدهرت تجارة الحرير : فبلغت نسبة الربح فيها في عام ١٦٨٢ م ٢١١ ٪ وفى عام ١٦٨٢ م ١٥٣ ٪ . ولكن الشركة الإنكليزية واجهت منافسة شديدة من الشركة الهولندية ، التى استخدمت ضدها سلاح الرشوة للحصول على كميات أكثر من الحرير الفارسى<sup>(٢٦)</sup> . مما أثار ضيق المستولين الإنكليز وحققهم على الهولنديين ، لاسيما بعد أن أضافت الحكومة الإنكليزية في عام ١٦٩٣ م فقرة جديدة ، عندما جددت امتياز شركة الهند الشرقية الإنكليزية . نصت على قيام الشركة بتصدير البضائع الإنكليزية المصنوعة في إنكلترا إلى الشرق ، بما لا يقل عن مائة ألف جنيه استرلينى في كل عام<sup>(٢٧)</sup> . ولما لم يكن في وسع الشركة الإنكليزية زيادة صادراتها إلى الهند ، فقد عملت على زيادة مبيعات الأقمشة الصوقية الإنكليزية في شمال فارس ، وعلى زيادة استيراد الحرير الفارسى إلى إنكلترا عن طريق الخليج العربى<sup>(٢٨)</sup> . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الحرير الفارسى يجد طريقه إلى حلب عبر الأراضي العثمانية ومنها إلى إنكلترا .

ومهما يكن من أمر فقد اهتم وكلاء الشركة الإنكليزية في فارس خلال القرن السابع عشر  
بجمع كميات كبيرة من الحرير الخام ، وتصديره إلى مصانع الحرير الإنكليزية ، والعمل على  
توفيره له باستمرار ؛ لتتمكن من منافسة مصانع الحرير الفرنسية الماثلة لها .



### ● الهوامش ●

1. Loftes, Baker, and Saddakat Gomboss, 1631 ( Colonial Papers, Vol. V, 1630 / 1634 ) P. 196.
2. Edward Connoik to the East India Company. April 2, 1617 ( Colonial Papers Vol. 11, 1617 - 1621 ) P. 23  
and see also; Thos. Barker to Sir Thos. Roe. April, 1618 ( Colonial Papers Vol. 11, 1617 - 21 ) . P. 158.

1.

2.

٢ - يدعى جمعة واحد الخول : تاريخ الصفويين وحضارتهم . ج ١ ( ص 1٧1 - 1٧٨ .

4. Isphahan. June, 1619, ( Colonial Papers, Vol. 11, 1617-21 ) P. 308, and see also, Edward Pettus to the  
East India Company. Isphahan. Sept. 27, 1618 ( Colonial Papers, Vol. 11, 1617 - 21 ) P. 190.
5. Ibid. P. 198.
6. Kashan. July. 9, 1618. ( Colonial Papers Vol. 11, 1617 - 21 ) . P. 174.
7. Thos. Barker, Edward Mosser, Wm. Bell and Thos. Barker to the East India Company. Oct. 16, 1619  
( Colonial Papers Vol. 11, 1617 - 21 ) P. 303.

١ - يدعى هذا واحد الخول : تاريخ الصفويين وحضارتهم . ج ١ ص 1٧١ - 1٧٨ .

9. Robert Hughes and John Parker At Agra. January 3, 1722. ( The English Factories in India Vol. 11,  
1622 - 23 By William Foster, Oxford 1908 ) P. 9, and see also; Henry Darrel, Thomas Barker, John  
Bentham And Christopher Reason, In Common Road To The Surat Factory, January 8, 1623. ( The English  
Factories in India Vol. 11, (1622 - 23) P. 180.

١٠ - كان الحرير القرمزي يساوي ١١ تومان لكل مند والتد وحدة وزن قديمة كانت تساوي ٨٢.٢٨ رطل انجليزي .  
ولكن السعر لم يكن ثابتا . انظر .

- Willbur, Marguerite Eger. The East Indian Company, And The British Empire In the Far East. ( New  
York 1965 ) P. 208. and see also; Barker, John Purfley, Robt. Lupton, and Geo. Smith To The East India  
Company. Isphahan. June 14, 1626 ( Colonial Papers, Vol. 11, 1625 - 29 ) P. 212, and, Jan. 19, 1627 PP.  
205 - 217.
11. Minutes of a general Court. May 26, 1628 ( Colonial Papers Vol. IV, 1625 - 29 ) P. 306.
12. William Burt, Robert Woder, and Robert Lupton To The East India Company. Isphahan. Oct. 22, 1628  
( Colonial Papers Vol. IV 1625 - 29 ) P. 264, and see also; Court Minutes of the East India Company. Jan.  
2 - 9, 1629 ( Colonial Papers, Vol. IV 1625 - 29 ) P. 602 and William Burt To The Factors At Gomboss,  
Isphahan. Feb. 1938. ( Colonial Papers Vol. V, 1630 - 34 ) P. 9.



14. Edward Heynes and William Gibson to the East India Company Isphahan Sept. 1630 ( Colonial Papers, Vol. V 1630 - 34 ) P. 52.
15. Court Minutes of The East India Company Feb. 6 - 11, 1629. ( Colonial Papers. Vol. IV, 1625 - 29 ) P. 621.
16. William Burt to Messrs. Heynes and Gibson. Isphahan. Aug. 17, 1630 ( Colonial Papers Vol. V, 1630 - 34 ) P. 39, and see also; Edward Heynes and William Gibson to the East India Company, Isphahan Sep. 1630 ( Colonial Papers Vol. V 1630 - 34 ) P. 52.
17. Colonial Papers Vol. 1630 - 34. Gombroon. Mar 177 P. 131 and see also; Nicholas Woodcock to Surat Road to the President At Surat. January 30, 1623 ( The English Factories in India. Vol II 1622 - 1623 by William Foster Oxford, 1908 ) PP. 188 - 184.

١٨ - لوريمر : دليل الخليج ( القسم التاريخي ج ١ ص ٧١ - ٧٥ . وانظر أيضا .

- President Rastell And Council At ( The Agent And Factors In Persia ) June 10, 1631. ( The English Factories In India Vol. 1622 - 1623. By William Foster. Oxford 1908 ) PP. 156 - 157.
19. ( William Burt ) To East India Company ( Oct. 6, 1630. ( Colonial Papers Vol. 1630 - 34 ) PP. 59 - 60.

٢٠ - اشترى الهولنديون الحرير الفارسي في عام ١٦٣٠ بسعر ١٥ تومانا لتعمل الواحد . انظر .

- ( Colonial Papers Vol. V 1630 - 34 )
- Gombroon, Mar. 17 7 P. 131, and see also; Edward Heynes and Wm. Gibson to the East India Company, Spahan, Oct. 10, 1631. ( Colonial Papers Vol. V 1630 - 34 ) PP. 211 - 212.
21. Loftus, Baker, and Saddock Year 1631 ( Colonial Papers. Vol. 1630 - 34 ) P. 197.
22. Ibid. P. 197, and see also; ( William Burt ) To ( The East India Company ) Oct. 1630 ( Colonial Papers Vol. 1630 - 34 ) PP. 59 - 60.
23. Ibid. P. 61.

٢٤ - عبد الأمير محمد أمين : المصالح البريطانية في الخليج العربي . ترجمة هاشم كاظم لازم ( بغداد : ١٩٧٧ ) ص ٢٦ وانظر أيضا .

- John Skibbwe and John Banggam, To The East India Company. May 8, 1632. ( Colonial Papers Vol. V 1630 - 34 ) P. 262 and see also; Davies, D.W. A Primer Of Dutch Seventeenth Century Overseas Trade ( 7 1961 ) PP. 98 - 100.

٢٥ - لوريمر : دليل الخليج - القسم التاريخي - ج ١ ص ٧١ - ٧٥ .

26. President Pastell And Council At Surat To ( The Agent And Factors In Persia ) June 10, 1631. ( The English Factories In India Vol. 1630 - 1633. By William Foster. Oxford 1910 PP. 156 - 158 And Messrs. Bretton, Merry, Bornpord And Knappe At Swally Marine To The Company. January 17, 1643. ( The English Factories In India. Vol. VII. 1642 - 1645. By William Foster. Oxford 1913 ) PP. 82 - 83, and Loftus, Ba Ker, And Saddock. ( Colonial Papers Vol. V. 1630 - 34 ) P. 196.
27. Danvers, F.C. Report On The India Office Records Relating To Persia And The Persian Gulf. ( London 1892 ) P. 22.
28. President Bretton, Thomas Merry, And Richard Fitch At Swally Marine To Company. Nov. 28, 1644. ( The English Factories In India Vol. VII. 1642 - 1645 By William Foster. Oxford 1913 ) PP. 199 - 201 and see also; Messrs. Lewis, Young, Park, And Jonsel Yn At Isphahan To The Company. Sept. 15, 1652. ( The

- English Factories In India. Vol. IX. 1651 - 1654. By William Foster. Oxford 1915 ) P. 131.  
 29. ( Agent William Burt ) To The East India Company, Oct 1630. ( Colonial Papers. Vol. V. 1630 - 34 )  
 PP. 60 - 62.  
 30. Amin, Abdul Amir, British Interests In the Persian Gulf. ( Leiden 1967 ) P. 11.

٣١ - عبد الأمير محمد أمين : المصالح البريطانية في الخليج العربي ، ص ١٩ - ٢٠ ، ص ٢١ - ٢٥ ، وانظر أيضا .

Danvers, F.C. Op. Cit. P. 74

